(مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع المحلي الريفي)

-دراسة تحليلية-

أ/ عبد السلام سليمة

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

جامعة الجلفة

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع الاستبعاد الاجتماعي وهو موضوع لم يلقى اهتمام الباحثين في علم الاجتماع نظرا لعدم وضوح هذا المفهوم وتداخله مع مفاهيم متشابهة، لذا فقد حاولنا في هذه الدراسة ضبط مفهوم الاستبعاد الاجتماعي نظريا من خلال الآراء التي جاءت حول هذا الموضوع وميدانيا من خلال ابراز مظاهره في المجتمع المحلي الريفي الذي يعتبر من أهم الأوساط الاجتماعية التي تعاني من هذه الظاهرة، نظرا لاستبعاد الريف من خطط التنمية الاجتماعية.

الكلمات الدالة: الاستبعاد الاجتماعي- المجتمع المحلي الريفي

Résumé:

Cette étude a abordé la question de l'exclusion sociale, un sujet qui n'a pas jeté l'attention des chercheurs en sociologie, en raison du manque de clarté de ce concept et les chevauchements avec des concepts similaires, nous avons donc essayé dans cette étude définir le concept d'exclusion sociale théoriquement par consensus qui est venu sur ce sujet et sur le terrain en mettant en évidence ses manifestations dans la communauté rurale, qui est l'un des milieux sociaux les plus importants qui souffrent de ce phénomène, en raison de l'exclusion des plans de développement social en milieu rural.

Mots clés: exclusion sociale - la communauté rurale

مقدمة:

الاستبعاد الاجتماعي، الاحتواء الاجتماعي، الفقر، اللامساواة، العدالة الاجتماعية،الإقصاء الاجتماعي من المواضيع التي شغلت فكر الباحثين في مجال الدراسات السوسيولوجية بحثا عن الأسباب والآثار وطرق علاج مثل هذه الظواهر الاجتماعية التي تفتك بالنظم الاجتماعية.

والملاحظ على بعض ما جاء في التراث الفكري النظري الذي تناول هذه المواضيع هو لا وضوح هذه المفاهيم و تداخلها أحيانا، وبناءا على ذلك وقبل الخوض في أي من هاته المواضيع لابد من البحث في المعنى الحقيقي والجوهري لهاته المفاهيم وتحليلها بهدف تحقيق الوضوح الفكري وتكوين فكرة شاملة حول عموم البحث الذي سوف يتناول موضوع مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع المحلي الريفي باعتباره بيئة اجتماعية له خصوصياته، حيث تظهر فيه بوضوح كل أنواع الاستبعاد الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك سوف نحاول اقتراح آليات فعالة تنبع من خصوصية هذا المجتمع للقضاء على مظاهر الاستبعاد في المجتمع المحلي الريفي بشكل خاص والمجتمع بشكل عام على اعتبار أن المجتمع الريفي هو جزء من المجتمع، والريف إمكانيات مادية وبشرية لابد من حسن استثمارها لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة.

لأن الاهتمام بدراسة موضوع الاستبعاد الاجتماعي في الدراسات السوسيولوجية إنما يصدر عن توجه استراتيجي وإنساني متقدم يهدف إلى رفع قيمة الإنسان الفرد، ويجاهد لكي لا يقع هذا الفرد ضحية تطور المجتمع الذي يعيش فيه وتحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة.

فمفهوم الاستبعاد الاجتماعي عند طوني قيدنز في كتابه علم الاجتماع يدل على السبل التي تسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة أمام الأفراد، للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة، وهو مفهوم أوسع نطاقا من فكرة الطبقة المسحوقة، إضافة إلى أنه يشير إلى صيرورة عملية اجتماعية (إقصاء اجتماعي)تتمثل في آليات الاستبعاد بكل أنواعها.

و الاستبعاد الاجتماعي يتحقق على مستويين اثنين هما:

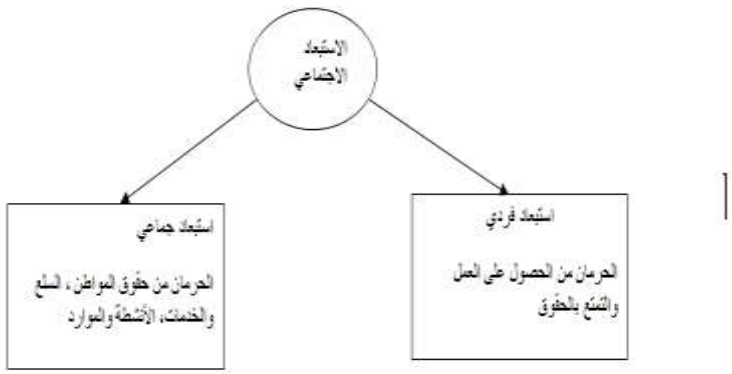

وتؤكد بريان باري في كتابها عن الاستبعاد الاجتماعي على أنه مفهوم يتعارض في محتواه الاجتماعي مع مبدأ الفرص المتكافئة من ناحيتين على الأقل:

أولهما أن الاستبعاد الاجتماعي يؤدي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة، والثانية أن الاستبعاد الاجتماعي يشكل واقعا وإنكارا للفرص المتكافئة على صعيد المشاركة السياسية.

نصل هنا إلى نوع أخر من أنواع الاستبعاد الذي يحدث على المستوى الفردي بالدرجة الأولى لتنعكس أثاره على المستوى الجماعي والاجتماعي، أنا وهو الاستبعاد السياسي.

حيث يشير هذا المفهوم إلى حرمان الفرد وإبعاده عن المشاركة في الأنشطة السياسية في السياسية في المجتمع، حيث تنتشر هذه الظاهرة في المجتمعات الغير ديموقراطية التي لا تتاح فيها الفرص حتى لفهم القضايا السياسية التي تمس حياة الأفراد.(طوني جيدنز، بدون سنة، ص222)

ومن بين أبرز مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في المجتمعات الفقر الذي هو نتاج وسبب لهذه الظاهرة الاجتماعية لأنه يؤدي إلى عدم القدرة للوصول إلى تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات كالطعام والسكن والملابس والمياه النقية ووسائل التعليم والصحة وحاجات غير مادية أخرى كحق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية، كما يمكن أن نميز مظاهر الفقر في التوزيع الجغرافي الغير متوازن للسكان والحالة التعليمية ومدى القدرة للموصول إلى المشاركة في الحياة السياسية، وحالة التشغيل في المجتمعات.

كل هذه المعطيات هي محاور رئيسية نبرز من خلالها أهم مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع الريفي.

حيث نرجع إلى بعض ما جاء في أشهر الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع تحديد الخصائص العامة للمجتمعات الريفية. ومن بين الأعمال الرائدة في مجال تنميط المجتمعات نجد أعمال "فيرديناند تونيز" عند تحديده لخصائص المجتمع المحلي*، الذي كان ينظر إليه على أنه أبسط أشكال المجتمعات البشرية، حيث حاول أن يشير بشيء من التفصيل إلى نمط الحياة في المجتمع المحلي، من حيث بناء النسق أولاً، ومن حيث تنظيم المجتمع ثانيا(سعد جمعة ،142، 2004) حيث وصف المجتمع المحلي بأنه قائم على أساس الاعتماد والعون والدعم المتبادل، إلى جانب الارتباط العاطفي الوثيق والالتزامات الشاملة ونسق السلطة، الذي يرتكز على عامل السن، والحكمة، والقوة الخيرة هي أهم ما يميز نسق العلاقات الاجتماعية، وفي هذا السياق يربط بين الأفراد التقاليد المقدسة وروح الأخوة التي تنشأ عن روابط الدم،و ما يميز هذا النوع من المجتمعات وحدة الوجود أو وحدة الكيان(السيد عبد العاطي السيد،1996،ص65) أين تكون وحدة المجتمع مطلقة أساسها القيم العامة.

ومن بين أعمال "دوركايم" في تصنيفه للمجتمعات، نجد أنه قد ركز في ذلك على أساسين أولهما مورفولجي، حيث يرى أن أبسط الأشكال الاجتماعية كانت هي الأسبق إلى الوجود وقد سبقه إلى ذلك ابن خلدون بقوله "إن وجود البدو متقدم عن وجود المدن و الأمصار وأصل لها" لأن حياة البدو من أبسط أشكال التجمعات الإنسانية والأساس الثاني يظهر في مدى تماسك الوحدة الاجتماعية، و قدرتها على أداء وظائفها، ومن هنا كان تقسيم "دوركايم" للمجتمعات على أنها إما أن تكون مجتمعات بسيطة التركيب (مجتمعات تقليدية ريفية) محدودة النطاق، لا تخضع لمبدأ تقسيم العمل وغير مميزة الوظائف، أو المجتمعات معقدة التركيب وتختلف في خصائصها عن المجتمعات البسيطة.(صلاح الفوال، بدون سنة،ص253-254)

ومن بين أشهر الدراسات الحضرية التي تناولت المجتمع الريفي بالدراسة والتحليل، الدراسة التي قام بها "ردفيلد" لتحديد خصائص مجتمع الفولك "الشعبي" في متصله الريفي الحضري لفهم التغيرات التي قد تحدث عندما يتحول المجتمع من حالة "الفولك" إلى حالة "التحضر" (السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص73) محددا خصائص المجتمع الشعبي على أنه مجتمع تحكمه وتسود فيه الطرائق الشعبية، واعتبر المجتمع الريفي هو كل مجتمع تنطبق عليه الخصائص الخمس، بأن يكون مجتمعا صغيرا من حيث الحجم، منعزلا، متجانسا، ويسوده شعور قوي بالتضامن الجماعي".(صلاح الفوال، المرجع السابق،ص169)

فمن خلال عرضنا السابق لأعمال كل من "تونيز" و"دوركايم" و"ردفيلد" لتحديد خصائص المجتمع الريفي، نلاحظ أن "تونيز" قد ركز في أعماله وبشكل جوهري على تحليل طبيعة العلاقات الاجتماعية، وذلك لتوضيح طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي الذي يظهر أكثر تماسكا من غيره، لأنه قائم على أساس روابط الدم، في حين أن "دوركايم وردفيلد" قد حددا خصائص المجتمع الريفي، انطلاقا من الجوانب المادية واللامادية للحياة الاجتماعية في بيئة ريفية، فالجوانب المادية تمثلت في حجم المجتمع الريفي المحدود النطاق، وعزلته، وتجانس أفراده وعدم الخضوع لمبدأ وتقسيم العمل، والجانب اللامادي يظهر في طبيعة العلاقة المتميزة بالتماسك والوحدة الاجتماعية النابعة من الشعور القوي بالتضامن الجماعي، وبالتالي فإن الخصائص التي حددها "دوركايم" و"ردفيلد" أكثر شمولاً من أعمال "تونيز"، وللتوضيح أكثر سوف نتناول هذه الخصائص بالشرح والتحليل فيما يلي:

I-1-العلاقات الاجتماعية:

تصنف العلاقات الاجتماعية السائدة في الوسط الريفي من فئة العلاقات المباشرة، فالتعاون أو الصراع يحدث بين أطراف متفاعلة يعرفون بعضهم البعض ولا تكون هناك حاجة إلى واسطة بين الطرفين في أي ناحية من نواحي التعامل، ولهذا يقال أن الخاصية التي تميز جماعة الريف بأنها جماعة أولية، وتظهر أهمية الجماعات الأولية في المجتمع الريفي باعتبارها مصدر آلية الضبط الاجتماعي ويرجع ذلك لما للأسرة والجيرة من فاعلية في ممارسة الضبط على سلوك الأفراد، حيث تكتسب الجماعة الأولية وسائلها لتحقيق ذلك، من خلال المكافأة والتأنيب، وأيضا الأبوة، وذلك بالرجع إلى كبير القرية للاحتكام إليه، ومشورته في المواضيع التي تتعلق بالصالح العام لسكان المنطقة، وما يدعم فاعلية الجماعة الأولية، تمسك الريفي بالعادات والتقاليد والعرف للحفاظ على النظام في بيئته الاجتماعية، أين يغلب على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الريفي مظاهر التواصل والتضامن الاجتماعي، فالريفي يتميز بتعاونه مع أبناء قريته في الأفراح والمآتم والمناسبات الخاصة سعيدة كانت أم سيئة.(عبد المنعم شوقي،1981،ص66-67)

ومما يلاحظ أيضا مكانة وحجم الأسرة في الوسط الريفي، فنجدها كبيرة الحجم، تضم الأجداد والآباء والأبناء، وهو النوع السائد من الأسر في الريف(فادية عمر الجولاني،1993،ص167- 168)الذي يعرف بالأسرة المركبة، وينتشر هذا النمط من التركيب الأسري في الأوساط الريفية لعدة أسباب أهمها:

- نظرا لطبيعة العمل الفلاحي الذي يتطلب العمل الجماعي باشتراك كل أفراد العائلة، وهذا ما سوف نوضحه أكثر عند الحديث عن طبيعة الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي، فللأسرة الريفية وظيفة اقتصادية.

- طبيعة البناء الاجتماعي في الوسط الريفي الذي يميزه التماسك، هذا الأخير الذي يساهم في امتداد نظام الأسرة المركبة وقلة الطلاق والزواج المبكر وكثرة الإنجاب، خاصة إنجاب الذكور، ووحدة القيادة.(عبد المنعم شوقي ،المرجع السابق،ص67).

والمميز للعلاقات الاجتماعية والتفاعل بين الأفراد في الوسط الريفي هو الثبات والاستمرار، باستمرار النظام الأسري السائد ، فالأسرة الريفية تأخذ مكانتها من زيادة عدد أفرادها وتماسكهم، والمودة والإخلاص فيما بينهم (تفاعل على أساس إنساني)، حيث يصبح الفرد أشبه بجزء متكامل من أداة كبيرة تؤدي عملها ككل متكامل الوظائف، وقد أدى هذا الوضع إضافة إلى أهمية روابط الدم والقرابة إلى سيادة القانون العرفي وظهور المسؤولية الجماعية(محمد عاطف غيث، بدون سنة،ص67) وهي أهم خصائص المجتمعات الريفية بشكل عام.

I-2-الأنشطة الاقتصادية:

ما يميز النشاط الاقتصادي في الوسط الريفي، الغياب الكلي للتخصص المهني وتقسيم العمل ويرجع ذلك لامتهان أغلبية الريفيين للأنشطة الزراعية، إلى جانب عدد قليل جدا من المشتغلين بالأنشطة غير الزراعية، فالعمل في الزراعة هي المهنة السائدة، فالأعمال الفلاحية تمثل جميع نواحي النشاط في الريف، فعلى كل فرد أن يتقن جميع العمليات الزراعية ومراحلها، من زرع وحصد وتسويق، فالريفي يوفر كل احتياجاته بنفسه لدرجة تحقيق اكتفائه الذاتي(عبد المنعم شوقي ،المرجع السابق،ص66)وقيمة العمل الزراعي هي القيمة العليا، فالريفي الذي يعمل في مجال آخر غير المجال الفلاحي ينظر إليه على أنه أقل درجة من الريفي الفلاح، وتؤثر هذه النظرة في علاقات الجماعات المختلفة في الوسط الريفي، وقد يؤدي في النهاية إلى وجود طبقات على أساس نوع العمل.(محمد عاطف غيث، بدون سنة،ص86)

ونتيجة لامتهان الريفي الفلاحة تظهر أهمية الأرض، لأنها بمثابة رأس المال أو الثروة التي تمثل له الكثير، فهي مورد رزقه والضمان الوحيد له من الزمن، وهي المحددة لمكانته الاجتماعية، لدرجة أن هناك من يضع الأرض في كفة والعرض في كفة أخرى، وأن من يفرط في أرضه كمن يفرط في عرضه، وهو اعتقاد سائد في الأوساط الريفية.

والنشاط الفلاحي في الوسط الريفي هو نشاط أسري، يشارك فيه كل أفراد الأسرة، حيث يقوم كل فرد بأعمال معينة تكمل في مجملها عمل باقي أفراد الأسرة، وأدى هذا النظام الأسري في النشاط الفلاحي إلى وجود تنظيم معين لتقسيم العمل، فالرجال يقومون جميعا بنفس العمل مهما كان عددهم في الأسرة الواحدة، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء، وما يمكننا قوله هنا أنه إذا كان هناك نظام لتقسيم العمل في الوسط الريفي بالنسبة لمن يمتهن الزراعة فإن هذا التقسيم يقوم على أساس الجنس والسنوليس على أساس التخصص وإتقان العمل.

I-3-حجم المجتمع الريفي وتجانسه:

يعيش الريفيون في مجتمعات محلية صغيرة، وعلى أرض واسعة يحولونها إلى مزارع، ولهذا يتناسب حجم المجتمع المحلي الريفي مع الأرض التي يمارسون عليها نشاطهم تناسبا عكسيا مع انخفاض كثافة السكان(محمد عاطف غيث، بدون سنة،ص86).

ومن أهم مميزات الوسط الريفي تجانس سكانه، ويرجع ذلك لعدم وجود فروق واختلافات كبيرة بينهم، حيث نلاحظ تقارب الدخل لامتهان أغلبية الريفيين الأعمال الفلاحية أو ما يرتبط بالأنشطة الفلاحة، وكذلك نتيجة للتقارب من حيث المستوى الاجتماعي والثقافي والفكري. (فادية عمر الجولاني، المرجع السابق،ص166)

فالتجانس يكون في مجال السمات العنصرية أو السلالية أو السيكولوجية أو الاجتماعية بانتماء الريفيون إلى العائلة الكبيرة(سعد جمعة، المرجع السابق،ص153) تجعل من أفراد الأسرة الواحدة يتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات، والتجانس في المجتمع الريفي هو امتداد للتجانس بين الأفراد في الأسرة المركبة، هذا من الناحية الاجتماعية، أما من الناحية الثقافية فالريفي محدود الثقافة، ويرجع ذلك إلى ميل الآباء إلى تنشئة أبنائهم على حب العمل الفلاحي وإبعادهم عن الدراسة والتعليم، لكي لا يضيع الأبناء إرث الأجداد على اعتبار أن التعليم يبعد الأبناء عن خدمة الأرض، مما يجعل أغلبية سكان الريف لا يتقنون القراءة والكتابة، وبالتالي محدودية الثقافة والتفكير، وهي ميزة تجعل من أفراد المجتمع الريفي متجانسين من حيث المستوى التعليمي والثقافي،و من حيث المكانة الاجتماعية أين لا وجود لمظاهر التباين الاجتماعي أو التدرج الذي يؤدي إلى ظهور طبقات اجتماعية في المجتمع الريفي(محمد عاطف غيث، بدون سنة،ص81)

I-4-الحراك الاجتماعي:

تبدو كل صور التنقل، والحراك الاجتماعي المكاني، والمهني غير واضحة، إن لم تكن قليلة الظهور والحدوث في المجتمع المحلي الريفي(محمد عاطف غيث، بدون سنة،ص81) وسوف نوضح ذلك من خلال توضيح الأشكال الثلاثة للحراك الاجتماعي.

- فالحراك الأفقي: الذي يمثل الانتقال من مهنة إلى أخرى يكون قليل الحدوث لامتهان الريفي نوع واحد من الأنشطة المهنية المتمثلة في الفلاحة التي لا تتطلب درجة عالية من التخصص أو الإتقان.

- الحراك الجغرافي: وإذا حدث فيكون في أضيق الحدود بالانتقال من مكان إلى آخر، وغالبا ما يكون بهجرة الريفي إلى المدينة أو بهجرة ارتدادية.

ويتضمن هذا النوع من الحراك، حراكا أفقيا ورأسيا بتغيير الريفي لمهنته ووضعه الطبقي، ويحدث ذلك بمجرد انتقاله من مجتمع محلي ريفي إلى مجتمع محلي حضري.

- الحراك الرأسي: الذي يظهر من خلال التسلسل في سلم الترقي، بمعنى الارتفاع من رتبة إلى أخرى أو من وضع طبقي إلى آخر (فادية عمر الجولاني، المرجع السابق،ص166-168)وهذا النوع بالذات من الحراك الاجتماعي يكاد ينعدم في الأوساط الريفية، لارتباط الريفي بأسرته التي تحدد وضعه الطبقي في بيئته الاجتماعية.

والسبب في محدودية الحراك الاجتماعي في الوسط الريفي راجع إلى طبيعة الحياة في الريف التي تفرض على الأفراد ميلا واضحا للبقاء في نفس مهنهم وأن يظلوا في نفس بيئتهم المحلية لارتباطهم الشديد بالأرض، وأن يحافظوا على وضعهم الطبقي ومكانتهم الاجتماعية.

من خلال ما سبق ذكره عن خصائص المجتمع المحلي الريفي نجد أن هناك خصائص أخرى وهي في الأساس نتيجة مباشرة ومرحلية للخصائص السابقة والتي سوف نلخصها في ما يلي:

1- طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس روابط الدم والقرابة، أدت إلى ظهور نسق معين وثابت من التفاعل الاجتماعي، حيث إذا قمنا بقياس عدد الاتصالات التي يجريها الريفي مع غيره، نجد أن مدى التفاعل يكون ضيقا إلى درجة كبيرة وملحوظة، ولكن التفاعل على مستوى العلاقات الأولية التي تقوم داخل الوحدات الاجتماعية الصغيرة في الوسط الريفي فإنه يكون واضحا وعميقا. (محمد عاطف غيث، بدون سنة،ص82)

- 2-ومن آثار امتهان الريفي للأعمال الفلاحية كنشاط اقتصادي، انخفاض متوسط الدخل، الذي يؤثر بدوره ويتحكم في المستوى المعيشي وشكل المنزل من حيث التجهيزات وآفاقه المستقبلية وطريقة قضاء وقت الفراغ.(عبد المنعم شوقي ،المرجع السابق،ص67).

فمنزل الريفي لا يتوفر سوى على الضروريات، حيث لا وجود لمظاهر الرفاهية والتكنولوجيا وأدواته الفلاحية بدائية، وفي مجال عمله تكون آماله وطموحاته محدودة، ولا يستطيع أن يغير أو أن يطور من وسائل العمل لغلاء ثمنها، أما أوقات الفراغ عند الريفي فلا يمكن استغلالها في أي شيء سوى الراحة أو النوم، أو زيارة الأقارب في المناسبات الخاصة إن أمكن، لأن تنقله يتطلب توفر الإمكانيات المادية، والذي يميز الريفي لامتهانه الزراعة ارتباطه بالطبيعة، ويكون للبيئة في حياة الريفيين غلبة أو هيمنة على البيئة الاجتماعية الإنسانية.

3- ومن خصائص المجتمعات الريفية العزلة النسبية، التي تتنوع بين عزلة اجتماعية ومكانية وعزلة ثقافية؛ فالعزلة الاجتماعية تكون نتيجة للدور الذي تلعبه الأسرة في توفير وإشباع حاجاتها الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها، فتصبح الأسرة بذلك وحدة اجتماعية مستقلة داخل القرية.(سعد جمعة، المرجع السابق،ص163)

أما العزلة المكانية فتكون نتيجة مباشرة لقلة تنقلات الريفي، ونقص وسائل الاتصال والمواصلات بكل أنواعها، فتنقلاته أو تواصله مع المراكز الحضرية تكون في أضيق الحدود، أو في حالات خاصة كالعلاج أو لقضاء مصالح على مستوى إدارات أو مؤسسات عمومية التي تتمركز في المدن، فالضعف الواضح في الخدمات بكل أنواعها، وعدم الاهتمام بالمواصلات والطرق، والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والمرافق الاجتماعية الأخرى، من بين خصائص المجتمعات الريفية، إضافة إلى التخلف الواضح في المستوى الثقافي (عبد الحميد بوقصاص، بدون سنة،ص212-213)لأن قلة تواصل الريفي مع غيره في المجتمعات المحلية المجاورة أو تواصله بالمراكز الحضرية يجعله بمعزل عن منابع الثقافة، سواء كانت محلية أو عالمية، وهذا ما يفسر تمسك الأفراد والأسر الريفية بالعادات والتقاليد التي خلفها الأجداد وهذا ما نسميه عزلة ثقافية.

بعد عرضنا لمجمل خصائص المجتمع المحلي الريفي، نستخلص مدى بساطة الحياة الريفية، وهي من المسائل الهامة التي يلحظها الباحث في الوسط الريفي، فالفلاح يميل للبعد عن مظاهر التعقيد السائد في المدينة، ويرجع ذلك لبساطة الأعمال التي يقوم بها، فالعمل الفلاحي لا يساهم في تطوير أفكار وملكات الريفي الفلاح، خاصة إذا كان مستواه التعليمي محدود أو لم يتعلم أبدا، إضافة إلى رتابة الأعمال التي يقوم بها يوميا، فالمنافسة مثلا تأخذ شكلا آخرا في الوسط الريفي، فهي تنحصر في تفوق الفلاح عن غيره في الإنتاج الفلاحي، أو كسب المزيد من الأموال، والغريب في الأمر أن الريفي لا تظهر لديه رغبة في التميز عن أفراد مجتمعه من الناحية

الاجتماعية، لأنه لا يعير للكماليات اهتمام كبير، إلا في حالات تأثره بالتيارات الحضرية بشكل جارف، وهذا غالبا ما يحدث عند فئة المتعلمين في الوسط الريفي(سعد جمعة، المرجع السابق،ص164).

II-أنماط استخدام المجال في المجتمع المحلي الريفي:

يرى الدكتور محمود الكردي بأن المجال يلعب دورا حاسما في نشأة مراكز العمران البشري عموما، سواء اتخذت الشكل المدني أو الريفي أو البدوي، فهو الحيز(espace) الذي يعيش في حدوده عدد من الأفراد بشكل دائم أو مؤقت، ويحاولون تحقيق أهدافهم على اختلافها، من خلال معيشتهم المشتركة فيه، حيث تعددت واختلفت التعريفات المتعلقة بفكرة الحيز (المجال) وتفاوتت، فبعضها فيزيقي بحت، وبعضها اقتصادي صرف، والبعض الثالث اجتماعي ثقافي(محمود الكردي، بدون سنة، ص37) يهتم بالتأثير المتبادل بين المجال والبناء الاجتماعي والثقافي إلا أن طبيعة المجال الفيزيقي في المجتمع المحلي الريفي تبقى هي الدليل المادي الذي يعكس بوضوح مظاهر الاستبعاد الاجتماعي من خلال نقص في البنى التحتية والغياب الكلي للتخطيط العمراني وضعف الخدمات بكل أنواعها.

وهذا يرجعنا إلى نقطة البداية أن جوهر القضية والمتمثل في السبب الحقيقي لإقصاء الريفي لنفسه واستبعاده منه كل مظاهر الحضرية والتطور والرقي الاجتماعي هو انخفاض مستواه التعليمي ونقص الوعي الاجتماعي والثقافي لديه، والذي تسهم فيه بالدرجة الأولى السياسات والخطط الاجتماعية التي تسقط المجتمع الريفي من خططها التنموية وعدم استثمار ما يتوفر في هذا النوع من المجتمعات من إمكانيات مادية ،بشرية بيئية يمكنها أن تسهم في إنعاش الاقتصاد القومي إذا ما تم استغلالها على أحسن وجه فالريفي بكل إمكانياته الفكرية والمعنوية يعتبر قوة بشرية مفقودة في الخطط التنموية في مجتمعات العالم الثالث.

وبناءا على ما سبق نحاول اقتراح آليات للقضاء على مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع المحلي الريفي والتي تتمثل في مايلي:

التخطيط العادل والمتوازن القائم على أساس الموازنة بين الاحتياجات الاجتماعية(فردية جماعية) والإمكانيات المتاحة في الوسط الريفي.

إعادة النظر في السياسات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والموارد بصور أكثر إنصافا،كرعاية الطفولة وتأمين الأجور، وضمان الحد الأدنى من الأجور وتأمين مستويات دخل ثابتة ومضمونة للعائلات.

إعادة النظر في السياسات التعليمية التي تحول دون الفهم الصحيح للقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمس حياة الأفراد.

التوزيع العادل للمرافق الصحية والخدماتية في الأوساط الريفية.

العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة التي من شأنها إعادة إدماج الأفراد في مجتمعهم على صعيد الإنتاج والاستهلاك والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي.

قائمة المراجع المعتمدة:

1- سعد جمعة، علم الاجتماع الحضري، مفاهيم وقضايا، بل برنت للطباعة والتصوير، القاهرة،2004 .

2- السيد عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1996.

3- صلاح الفول ، ، دراسة علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر ، بدون ذكر معلومات.

4- عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين، اين خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن اصرهم من ذوي الشأن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2004.

5- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون ذكر السنة.

6- فادية عمر الخولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.

7- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

8- عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية التحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة.

9- محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثاني، الأنماط والمشكلات، دار المعارف، بدون ذكر المعلومات.

10- غدنز أنتوني :علم الاجتماع ، ترجمة ، فايز الصياغ ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان ، بيروت بدون ذكر السنة.